الغانم: إجراء فحص للنواب اليوم استعداداً لعقد جلسات خاصة

مرزوق الغانم

رياض عواد

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم: إن الأمانة العامة للمجلس ستقوم ومن خلال الفريق الطبي التابع لوزارة الصحة بإجراء فحص للنواب اليوم الثلاثاء وذلك استعداداً لعقد جلسات خاصة هذا الأسبوع.

وأوضح الغانم في تصريح صحفي مقتضب أمس أن الأمانة العامة ستقوم بإرسال رسائل للنواب تدعوهم من خلالها إلى ضرورة التواجد بالمجلس اليوم من الساعة 10 صباحاً وحتى 2 ظهراً لإجراء الفحص الخاص بفايروس كورونا.

وأكد أن فحص النواب قبل الجلسات يأتي التزاما بالإجراءات والبروتوكولات الصحية المتبعة وهو إجراء متبع منذ بداية الأزمة.

وقال الغانم: إنه سيتطرق في تصريح صحفي اليوم الثلاثاء إلى تفاصيل الجلسات الخاصة المقرر عقدها هذا الأسبوع والبنود المدرجة على جدول أعمالها، إلى جانب الإجابة على الأسئلة الصحفية المتعلقة بهذا الشأن.

الدلال لـ العقيل: شركات تقوم بجريمة ضد العمالة الوافدة بمنع وتأخير رواتبهم وحجز جوازاتهم

أعلن النائب محمد حسين الدلتل عن تقديمه سؤالا إلى وزير الشئون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشئون الاقتصادية مريم العقيل، جاء فيه:

إكرام بني آدم واحترام أرادته من أهم واجبات الدولة، ومن تلك الجوانب التي تعد من أهم قضايا حقوق الإنسان تلك المرتبطة بالعمالة وحقوقها التي كفلها الدستور والقانون وبالأخص من العمالة التي تقوم بوظائف هامة في إطار الخدمات التي تقدمها الدولة، وقد أولى المشرع لهيئة القوى العاملة عدد من الضمانات لإقتضاء العاملين في القطاع الخاص لمستحقاتهم وامتيازاتهم التي كفلها التعاقد معهم لتأدية مهام ووظائف محددة من خلال التعاقدات والمناقصات الحكومية إلا أنه مع الأسف تقوم بعض الشركات والمؤسسات والأفراد بجريمة في حق بعض أفراد العمالة من غير المواطنين عن طريق منع أو تأخير سداد رواتبهم أو مستحقاتهم أو حجز جوازاتهم دون مبرر أو منعهم من إقتضاء الحقوق التي كفلها القانون لهم ، وتعد تلك الممارسات مخالفة صريحة للقانون ومواثيق حقوق الإنسان وتراجع في سلم الحضارة وحماية حقوق الإنسان في دولة الكويت ، ونظراً لخطورة آثار تلك التصرفات ، لذا يرجى أفادتنا بالتالي:

1 – يرجى تزويدي بالنصوص التشريعية والنظم القانونية والقرارات الصادرة من الوزارة المختصة ومن هيئة القوى العاملة بشأن التزام الشركات والمؤسسات المتعاقدة مع الدولة أو العاملة بالقطاع الخاص بسداد المستحقات والرواتب المالية للعاملين في تلك المؤسسات والشركات في المواعيد القانونية والتي كذلك تشير إلى أهمية منح الامتيازات القانونية الأخرى للعاملين.

2 – ما هي إجراءات الوزارة وهيئة القوى العاملة أتجاه تلك المخالفات للقانون في حالة امتناع أو تعسف بعض أرباب العمل من المؤسسات والشركات والأفراد بمنع أو تأخير صرف الرواتب أو حجز جواز السفر أو عدم منح العاملين مستحقاتهم المالية أو رواتبهم، وهل يوجد خطوات أو إجراءات لمنع تلك التجاوزات مع تزويدي بما يفيد ذلك.

3 – ما هي عدد الشكاوى التي تقدم بها الأفراد أو العاملين في القطاع الخاص ممن لم يتقاضوا مرتباتهم أو مستحقاتهم المالية أو حجزت جوازات سفرهم دون وجه حق منذ عام 2017 وحتى تاريخه مع رجاء ذكر أسماء الشركات والمؤسسات المخالفة للقانون وإجراءات الوزارة وهيئة القوى العاملة أتجاه تلك المخالفات.

4 – هل يوجد في الوزارة أو هيئة القوى العاملة آليات للرقابة والضبط في تطبيق القانون بشأن ضمان التزام الشركات والمؤسسات والأفراد بسداد الالتزامات المالية والمرتبات للعاملين في القطاع الخاص ، وماهي آليات تلك الرقابة وإجراءات الوزارة وهيئة القوى العاملة لضمان عدم مخالفة القانون في هذه القضية وهل آليات الرقابة زيارة تلك الشركات والمؤسسات وضمان التزامهم بالقانون وسداد مستحقات العاملين لديهم.

5 – ماهي عدد الشكاوى المرتبطة بالوزارات والجهات الحكومية المتعاقد معها وهناك تأخير من تلك الوزارات والجهات في سداد الالتزامات التعاقدية للشركات والمؤسسات المتعاقد معها وأدى ذلك إلى إخلال تلك المؤسسات والشركات مع العاملين معهم وماهي صور معالجة أوجه القصور في ذلك.

6– هل يوجد شكاوى أو اعترافات أو ملاحظات وجهت من منظمات دولية معنية بحقوق الإنسان أو منظمات محلية معنية بحقوق الإنسان بشأن حقوق العاملين في القطاع الخاص من العمالة وبالأخص فيما يتعلق بإقتضاء رواتبهم ومستحقاتهم المالية في المواعيد القانونية أو فيما يتعلق بحجز جواز السفر للعمالة وما هو رد الوزارة على تلك الانتقادات والملاحظات والتساؤلات منذ عام 2017 وحتى تاريخه.

محمد الدلال

مريم العقيل

عبدالله الكندري: حكم براءة النفيسي يكتب بماء الذهب لتأكيده على حرية الرأي والتعبير

قال النائب عبدالله الكندري: إن حكم براءة د. عبدالله النفيسي يجب أن يكتب بماء الذهب لتأكيده على حرية الرأي والتعبير التي حث على ممارستها بأمان وإتزان.

وأضاف الكندري أن على السلطة العودة إلى رشدها وتغيير سلوكها والحفاظ على الحريات التي كفلها الدستور .

وقال الكندري: تقدمت سابقاً باقتراح بتعديل قانون المطبوعات والنشر للحد من تكميم الأفواه.

عبدالله الكندري

الشاهين والدلال يقترحان تعديل قانون انتخابات مجلس الأمة

أعلن النائبان أسامة الشاهين ومحمد الدلال عن تقديمهما مقترحا بقانون لسنة 2020 ، بتعديل أحكام القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن إنتخابات مجلس الأمة ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الاقتراح بقانون لسنة 2020 ،

بتعديل أحكام القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن إنتخابات مجلس الأمة

– بعد الاطلاع على الدستور، وعلى القانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له، وعلى القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن إنتخابات مجلس الأمة والقوانين المعدلة له، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

تعدل المادة الثانية بإلغاء العبارة التالية :

" أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة " ثم يتابع النص كما ورد في المادة 2 من القانون.

(المادة الثانية)

يستبدل نص المادة (36) بالنص الأتي:

تقوم اللجان الأصلية والفرعية بإدارة الإنتخاب وفق الإجراءات المتقدمة حتى ختام عملية الإنتخاب وتحرر كل لجنة محضراً بذلك يوقع عليه كل من رئيس اللجنة وأعضائها الحاضرين مع اشراك مندوب أو أكثر من مندوبي المرشحين في عملية الفرز ، وفور إنتهاء عملية الإنتخاب في جميع لجان الدائرة تقوم كل لجنة بفرز صندوق الإنتخاب بالنداء العلني مع تمكين كافة الحضور بالأطلاع علي ورقة الأنتخاب والتصويت ، ويتم تحرير محضر لفرز الأصوات من أصل وصورة ويتم التوقيع عليه من رئيس وأعضاء اللجنة الحاضرين ، وتعاد أوراق الإنتخاب بعد ذلك إلى الصندوق مع محضر الإنتخاب ونسخة من محضر الفرز ويتم غلق الصندوق وختمه بالشمع الأحمر ما عدا صناديق اللجان الأصلية ثم تنقل كل لجنة فرعية صندوق الإنتخاب إلى مقر اللجنة الأصلية التي تتبعها برفقة رئيس اللجنة ومندوب وزارة الداخلية وخمسة من مندوبي المرشحين الحاضرين يختارون بالإتفاق فيما بينهم أو بالقرعة في حالة عدم الإتفاق . ويتم تسليم أصل محضر فرز الأصوات والصندوق إلى رئيس اللجنة الأصلية

(المادة الثالثة)

إضافة مادة جديدة على القانون:

"إذا أجريت الانتخابات في مرحلة زمنية ذات طبيعة خاصة كالأخطار والكوارث وأنتشار الأوبئة والأمراض السارية تقوم وزارة الداخلية بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى بإجراء الأحتياطات والخطوات اللازمة في العملية الأنتخابية بما يكفل تجاوز تلك الأخطار وسلامة الناخبين والمرشحين وكافة المشاركين في العملية الأنتخابية ".

(المادة الرابعة)

على رئيس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ، وينشر في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

نواف الأحمد الجابر الصباح

المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون لسنة 2020، بتعديل أحكام القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن إنتخابات مجلس الأمة

جاء المقترح بقانون لمعالجة قانون الانتخابات في ظل الأوضاع الخاصة بأنتشار وباء فيروس كورونا ، كما جاء ليعالج بعض السلبيات في تطبيق القانون من أجل إنجاح العملية الانتخابية ، فقد جاء تعديل المادة (2) من القانون بإلغاء العبارة الخاصة بجرائم الشرف والأمانة بسبب عدم وضوح العبارة وغموضها وعدم تماسكها مما أدى إلي حرمان العديد من الأطراف بسبب هذا النص الغامض ، ومن جانب آخر جاءت المادة الثالثة من القانون لتعزيز الشفافية والنزاهة في العملية الأنتخابية وبالأخص في عملية الفرز .

أما المادة (3) من القانون فهي معنية بالظروف الخاصة بأنتشار الأمراض والأوبئة والتي بموجبها تستطيع وزارة الداخلية بالتنسيق مع الجهات المختصة بالدولة بالقيام بمجموعة من الإجراءات الكفيلة بإنجاح العملية الأنتخابية في ظل أنتشار الأوبئة والأمراض.

أسامة الشاهين

جانب من انتخابات سابقة

عيسى الكندري والحويلة طالبا الحكومة بتوفير أجهزة « لابتوب » للطلبة لمواجهة التعليم « عن بُعد »

عيسى الكندري

د. محمد الحويلة

طالب نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري والنائب الدكتور محمد الحويلة الحكومة بضرورة الاسراع بتوفير اجهزة لابتوب للطلبة لمواجهة متطلبات المرحلة الحالية وللتخفيف على الاسر إعمالا لنص المادة (13) من الدستور الذي يوجب على الدولة كفالة التعليم ورعايته باعتباره ركنا أساسيا لتقدم المجتمع..

من جهة أخرى طالب النائب محند الحويلة أيضا الحكومة توفير لابتوبات مجانية للطلبة لتمكينهم من الدراسة الواجب على الدولة تأمينها تعزيزا لنصوص الدستور التي كفلت التعليم ورعايته، خصوصا مع عدم قدرة كثير من الأسر على توفير اللابتوب لأبنائها الطلبة من مختلف المراحل التعليمية.